بمشاركة اليمن

قمة بلندن لإنهاء ختان الإناث والزواج المبكر

لندن / سبأ :

عقدت امس في العاصمة البريطانية لندن قمة حقوق الفتيات والهادفة إلى « حشد الجهود الدولية لإنهاء ختان الإناث وزواج الأطفال المبكر والزواج القسري ».. بمشاركة وفد اليمن برئاسة وزيرة حقوق الإنسان حورية مشهور و700 شخص بينهم رؤساء دول وممثلو حكومات، ونشطاء المجتمع المدنى ، ومسؤولون وخبراء في الأمم المتحدة.

واستعرضت القمة أفضل التجارب في مواجهة وعلاج قضية ختان الإناث وزواج الأطفال، بغية بلورة ضمان الحصول على التزامات جديدة من الحكومات و القطاع الخاص، وعلماء الأديان، ومنظمات المجتمع المدني لمناهضة ختان الإناث وزواج الأطفال المبكر والزواج القسري.

وكشفت الحكومة البريطانية في تقرير استعرض خلال القمة أن قانوناً جديداً دخل حيز التنفيذ في انجلترا الشهر الماضي، يعتبر الإجبار على الزواج جريمة جنائية، كما ينطبق على الرعايا البريطانيين في الخارج، مبينة أنه بموجب القانون فإن الآباء الذين يجبرون بناتهم على الزواج يواجهون عقوبة جنائية قد تصل إلى السجن 7 سنوات.

وذكر التقرير أن مجلس مسلمي بريطانيا أعلن أيضا أن ختان الإناث ممارسة غير إسلامية وهي ضد تعاليمه، كما يعرّض صحة الفتيات والنساء للخطر، موضحا أن المجلس أصدر نشرة تؤكد موقفه هذا وتُقدّم معلومات للقراء حول الآثار القانونية التي تترتب على الذين يقومون بهذه الممارسة في بريطانيا، ويقوم بتوزيع النشرة على نطاق واسع فى المساجد، ومراكز الجاليات، كما وضعها على شبكة الإنترنت.

في حين أظهرت تقارير دولية عرضت خلال القمة أن أكثر من 125 مليون فتاة وامرأة على قيد الحياة اليوم عانين من ختان الإناث فى 29 بلدا من إفريقيا والشرق الأوسط، حيث يتركز الختان، وفقا لتقرير أصدرته منظمة اليونيسيف التابعة للأمم المتحدة صدر في يوليو 2013. . بينما تعاني 66 ألف امرأة في بريطانيا وويلز من آثاره.

واشارت تقديرات اليونسيف العالمية إلى أن 1 من 3 نساء شابات متزوجات، من اللواتي تتراوح أعمارهن بين 20 24- عاما (نحو 70 مليوناً) ، تزوجن قبل عمر 18 عاما، ونحو 11 بالمئة (23 مليون فتاة) تزوجن قبل بلوغ سن 15 عاما. . مبينة أنه في عام 2009 قُدر انتشار الزواج القسري في المملكة المتحدة بين 5 – 8 آلاف حالة.

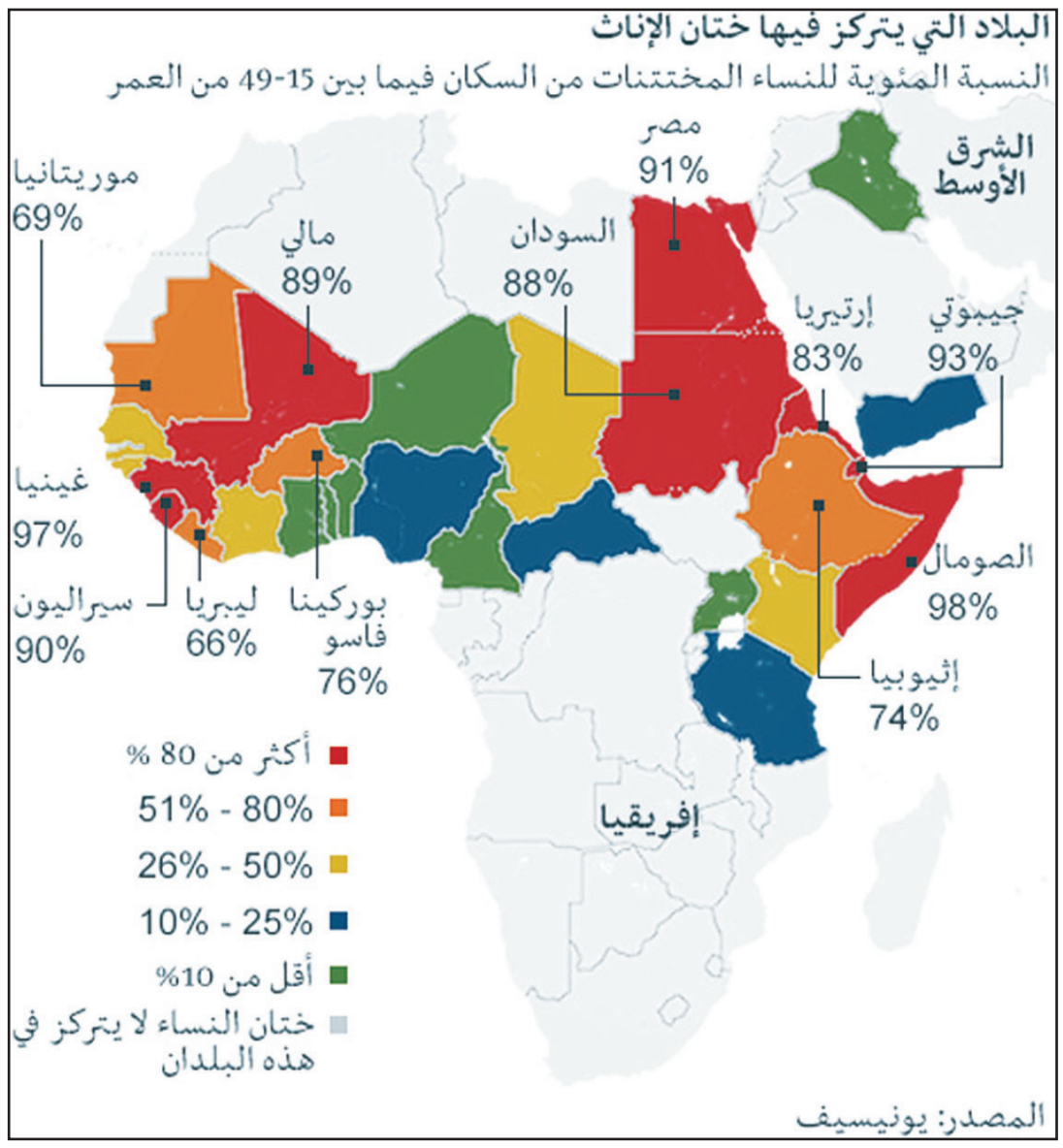

ولفتت الى تطورات إيجابية بهذا الخصوص في البلدان النامية، وأن قمة حماية الفتيات فى لندن سوف تساعد في دفعها قدما.

وقالت : « في عام 2012 قادت المجموعة الإفريقية مفاوضات حول قرار يدعو إلى حظر عالمي لختان الإناث وتم اعتماده من قبل الأمم المتحدة في كانون أول /ديسمبر 2012، وفي أواخر العام الماضي التزمت 20 دولة من شرق وجنوب إفريقيا بالقضاء على زواج الأطفال بحلول عام 2020، وفي أيار /مايو من هذا العام أعلن الاتحاد الإفريقى حملة لمدة عامين لإنهاء هذه الممارسات ».

وأجمع المشاركون في القمة أن الفتيات والنساء المتضررات من جراء الزواج المبكر وختان الإناث يعتبرن من بين أكثر الفئات ضعفا في العالم وأن إنهاء الزواج المبكر وختان الإناث يحافظ على طفولة الفتاة، ويعزز تعليمها، ويقلل من تعرضها للعنف وسوء المعاملة، ويسمح لها بتحديد خياراتها المستقبلية ، فضلا عن كونها تتمكن من إظهار إمكانياتها وقدراتها في الحياة .

وعلى هامش مشاركتها في اعمال القمة، بحثت وزيرة حقوق الإنسان حورية مشهور مع وزير الدولة البريطاني لشئون التنمية الدولية ديسموند سوين، علاقات التعاون الثنائي بين البلدين خاصة في مجال حقوق الانسان.

وثمنت وزيرة حقوق الإنسان ، خلال اللقاء الدعم البريطاني المقدم لليمن في كافة المجالات .. مؤكدة على مضي اليمن قدما تحت قيادة الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية للمضي قدما في استكمال تنفيذ بنود المبادرة الخليجية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل بمايحقق الأهداف المنشودة لبناء اليمن الجديد وتعزيز دعائم الأمن والإستقرار وتسريع وتائر التنمية الشاملة .

ومن جانبه، أكد الوزير البريطاني حرص المملكة المتحدة على استمرار دعمها للعملية السياسية وتنفيذ مخرجات الحوار الوطني ، مشيدا بالجهود التي يبذلها الرئيس عبدربه منصور هادي لتحقيق الأهداف التي ينشدها الشعب اليمني.

وحضر القمة واللقاء سفير اليمن في المملكة المتحدة عبدالله علي الرضي ومدير عام الوعظ والإرشاد في وزارة الأوقاف جبري إبراهيم.

خلال مأدبة إفطار ولقاء مفتوح مع القيادات الإعلامية ومراسلي وسائل الإعلام المختلفة

الآنسي : فترة التحول التى نمر بها مليئة بالتحديات والعدالة الاجتماعية شرط أساسي للمصالحة الوطنية

صنعاء / بشير الحزمي :

دعا الامين العام لحزب التجمع اليمني للإصلاح عبد الوهاب الانسي الى مصالحة وطنية قائمة على العدالة الاجتماعية وتستند الى مخرجات الحوار الوطني الشامل .

ورحب في كلمته أمام عدد من القيادات الاعلامية ومراسلي وسائل الاعلام المختلفة خلال مأدبة افطار ولقاء مفتوح أقامتها الدائرة الاعلامية لحزب الاصلاح مساء أمس الأول بالعاصمة صنعاء بحضور نائب وزير الاعلام فؤاد الحميري بكل الجهود التى من شأنها تحقيق مصالحة وطنية على أن تكون هذه الجهود مكملة لمخرجات الحوار الوطني التى تعتبر المرجع الاساسي لهذا الموضوع .

وأشار الى أن العدالة الاجتماعية شرط اساسي للمصالحة الوطنية وبأن تقوم على اساس صحيح.

وقال أن المؤتمر الشعبي العام يضم في تكويناته اشخاصاً وفئات حددوا موقفهم من ثورة الشباب السلمية وأن العداء مع هذا الحزب ليس في مصلحة الوطن . . مؤكدا أن لا وجود لفصيل أو طرف سياسي طالب بحضر المؤتمر الشعبي العام .

وأوضح أن فترة التحول التى نمر بها مليئة بالتحديات . وأن عملية البناء التى تتطلبها عملية التغيير التى انتجتها ثورات التغيير السلمية تواجه صعوبات كبيرة وتتطلب لتجاوزها جهوداً كبيرة .

وأكد أن الاصلاح لم ولن يكون مع أي حل يستخدم القوة والسلاح وقد كان وما يزال مع الحلول السلمية للمشاكل والتحديات التى تواجهها بلادنا .

من جانبه أوضح رئيس الدائرة السياسية لحزب التجمع اليمني للإصلاح والناطق الرسمي للحزب سعيد شمسان أن اليمن تمر بمرحلة حساسة تتطلب من وسائل الاعلام المصداقية في نقل الحقائق للرأي العام ازاء مختلف القضايا التى يمر بها الوطن وأن تكون صمام الامان للوطن وللشعب .

وقال أن المسئولية الوطنية تفرض على الجميع إظهار الحقيقة .

وأكد أن الجميع مع المصالحة الوطنية واصطفاف وطني جاد يرتكز على قضايا جوهرية محددة .

ودعا الجميع الى الالتزام بتنفيذ مخرجات الحوار الوطني ورفض استخدام العنف والسلاح وتسليم الاسلحة الثقيلة والمتوسطة الى الدولة .

وقال علينا أن نرتقى الى مستوى المسئولية الوطنية وأن نعمل من اجل بناء اليمن الجديد.

صندوق رعاية أسر الشهداء والجرحى: دفعنا تكاليف إخراج جثة الذماري من المستشفى في مايو وعطا ليست من جرحى الثورة

صنعاء / سبأ :

نفى صندوق رعاية أسر شهداء وجرحى الثورة السلمية والحراك الجنوبي السلمي صحة ما نشره موقع " المصدر اون لاين" وتناقله عنه بعض المواقع الإخبارية من معلومات مغلوطة زعم فيها أن جثة الفقيد أرحب الذماري المعروف لدى شباب ساحة التغيير باسم ثامر الرداعي مازالت في ثلاجة الموتى حتى اليوم لعدم قدرة اسرته على دفع تكاليف اخراج الجثة.

وعبر الصندوق في بلاغ صحفي أصدره امس عن أسفه لنشر مثل تلك المزاعم المغلوطة والعارية عن الصحة دون الاستناد إلى أي دليل .

وقال الصندوق : « وللعلم فقد دفع الصندوق مبلغ مائة الف ريال لأسرة المرحوم بإذن الله تعالى تكاليف اخراج جثته من ثلاجة المشفى ودفنها وذلك تعاوناً من الصندوق على الرغم من عدم استيفاء ملفه للوثائق المطلوبة، وعدم إثبات هويته ».

وأضاف : « و لدينا الوثائق التي تؤكد قيام الصندوق بالواجب الانساني تجاه الفقيد والذي توفي وفاة طبيعية لاعلاقة لها بما روج له البعض من ان سبب الوفاة كان له علاقة بمضاعفات اصابته »، مبينا في الوقت ذاته أن نيابة استئناف شمال أمانة العاصمة اصدرت أمراً بتسليم جثته لأسرته ، كما حصلت اسرته على تصريح دفن جثمانه من مستشفى الكويت الجامعي بتاريخ 31 مايو المنصرم وقامت باستكمال اجراءات الدفن .

وعبر صندوق رعاية أسر شهداء وجرحى الثورة السلمية والحراك الجنوبي السلمي عن أسفه واستغرابه لاستدعاء موضوع الفقيد أرحب الذماري و ربطه بموضوع الثائرة عطا فتيني.

وتابع قائلا : « بالنسبة للثائرة عطا رحمها الله فلا نعلم لماذا يحاول البعض اقحام الصندوق في موضوعها و هي رحمها الله ليست من جرحى الثورة و الصندوق دائرة حكومية تحكمها لوائح وقوانين أهمها انه أنشئ لعلاج جرحى الثورة الشبابية و الحراك الجنوبي و رعاية اسر شهدائهم و هو لم يألو جهدا في ذلك رغم محدودية امكانياته و المبلغ البسيط الذي وفرته له وزارة المالية ».

وأردف : « ولهذا نستغرب استدعاء موضوع الفقيد أرحب رحمه الله و ربطه بموضوع عطا رحمها الله في تزييف واضح و متعمد للحقائق، مما يؤكد ان هناك جهات مازالت مصرة على الاستمرار في مسلسل التشويه المتعمد لعمل الصندوق و التحريض ضده و استغلال معاناة الجرحى واسر الشهداء ».

ودعا الصندوق رجال الأعمال و أهل الخير إلى عدم التجاوب مع الحملة التي يروج لها البعض لجمع التبرعات لدفع تكاليف دفن الفقيد أرحب الذماري ، مهيبة بكافة وسائل الاعلام الحرص دوما على ان تتحرى جيداً صحة مايصلها من معلومات قبل ان تنشرها حتى لا تنزلق للترويج لمعلومات كاذبة أو شائعات لا أساس لها من الصحة.

وطالب صندوق رعاية أسر شهداء وجرحى الثورة السلمية والحراك الجنوبي السلمي الحكومة بالتعجيل بدعم الصندوق بما يمكنه من اداء مهامه بسرعة و سلاسة وترجمة تعهدات وزير المالية الدكتور محمد زمام في هذا الشأن في اقرب وقت ممكن .

في سابقة هي الأولى على مستوى الجامعات اليمنية ..

جامعة عدن تكرم (38) من قياديها وأكاديمييها السابقين تقديراً لجهودهم

عدن/ جهاد باحدَّاد ؛
تصوير/ صقر العقربي

نظمت جامعة عدن أمس الاثنين بقاعة لقمان في ديوان رئاسة الجامعة بمديرية خورمكسر برعاية الدكتور/ عبدالعزيز صالح بن حبتور رئيس الجامعة حفلاً تكريمياً للقيادات والشخصيات الأكاديمية والإدارية السابقة البالغ عددهم (38) أكاديمياً وإدارياً من الذين تولوا مواقع ومناصب قيادية وإدارية في قيادة الجامعة والكليات والمراكز العلمية خلال المدة المنصرمة، وذلك تقديراً لجهودهم الكبيرة التي بذلوها خلال توليهم لها.

وفي الحفل التكريمي الذي بدأ بآيٍ من الذكر الحكيم ألقى الدكتور/ عبدالعزيز صالح بن حبتور رئيس جامعة عدن كلمة هنأ من خلالها الشخصيات الأكاديمية والإدارية بالجامعة بهذا التكريم، مشيداً بدورهم الكبير على مستوى الجامعة من خلال تقلدهم مناصب عدة استطاعت من خلالها الجامعة التميز في الكثير من المهام الإدارية والأكاديمية.

وأوضح الأخ/ رئيس الجامعة إن جامعة عدن تعتز كثيراً بهذه الهامات الإدارية والأكاديمية التي قدمت الكثير من العطاء الأكاديمي والإداري والمهني حفاظاً على اسم جامعة عدن الصرح الأكاديمي الشامخ الذي احتضن كل المبدعين في المجالات الأكاديمية والإدارية والفنية، منوهاً بأن هذه المناسبة هي اعتراف بجهد هؤلاء الذين عملوا بجد وإخلاص كبيرين، حفروا من خلالها وسام شرف واعتزاز في صدور كل منتسبي جامعة عدن يتباهى به حامل شهادتها وأساتذتها وموظفيها بين الجامعات المحلية والإقليمية والدولية.

وذكر أن مجلس جامعة عدن ترجم هذا الشعور العام لهذه الكوكبة التي شغلت حياتها بعمل متواصل خدمة لجامعة عدن، مؤكداً بأن هذه الكوكبة استحقت هذا التكريم بجدارة كونهم سطروا مع غيرهم في الجامعة عملاً أكاديمياً وإدارياً متميزاً وأصبحوا جزءاً من سجل تأريخ جامعة عدن الطويل وخلدوا أسماءهم بحروف من ذهب في عقول أبنائهم الطلاب وزملائهم من الجامعات الأخرى.

وأكد الدكتور/ عبدالعزيز صالح بن حبتور رئيس جامعة عدن أن هذا التكريم سيعزز الثقة للذين لا زالوا في الطريق يعملون بجد ووتيرة عالية وأن جهدهم لن يضيع بل مقدر ومكرم ومشكور..، داعياً هؤلاء المكرمين إلى الاشتراك مع قيادة الجامعة وعمادات الكليات في تنظيم وعقد المؤتمرات العلمية والندوات باعتبارهم مخزوناً هائلاً للتجارب والمعارف.

وتطرق في كلمته إلى الوضع المأساوي الذي تعيشه الأمة العربية جراء الأعمال الإرهابية، وكذا العدوان الإسرائيلي على غزة، مطالباً الجميع بالوقوف مع جهود الجهات الأمنية، وتضامن الأهالي مع هذه الأجهزة ويكونون عوناً لأمن وسلامة الوطن.

أما كلمة المكرمين التي ألقاها الدكتور/ يعقوب عبدالله قاسم عميد كلية التربية عدن السابق عبر من خلالها عن امتنان وشكر وتقدير كل المكرمين بهذه اللفتة الكريمة من قيادة جامعة عدن ممثلة برئيسها الدكتور/ عبدالعزيز صالح بن حبتور بهذا التكريم النوعي والتقليد الذي يمثل حرصاً كبيراً لهؤلاء ولتمتين علاقات أواصر الأخوة بين أجيال هذه المؤسسة الأكاديمية ويؤرشف لتأريخها..، مشيراً إلى أن هذا التكريم سيكون حافزاً نوعياً ومعنوياً للمكرمين ودافعاً لبقية منتسبي الجامعة في البذل والعطاء والمهنية والتواصل بين الأجيال.

وفي كلمات لأعضاء هيئة التدريس والموظفين بالجامعة ألقيت من قبل الدكتور/ فضل ناصر مكوع رئيس نقابة أعضاء هيئة التدريس، والأخ/ أديب عبدالكريم سيف رئيس نقابة الموظفين ألقاها نيابة عنه الأخ/ رمزي بامعلم أكدت أهمية هذه اللفتة غير المسبوقة في تأريخ جامعة عدن والجامعات اليمنية لكوكبة من علماء اليمن وذلك تقديراً وعرفاناً واهتماماً بهم والذي بدوره يعزز من قيم الولاء لهذه المؤسسة العريقة متمنين استمرار هذا التقليد سنوياً.

إلى ذلك تخلل الحفل العديد من القصائد الشعرية والموشحات الدينية، عقبها قام الدكتور/ عبدالعزيز صالح بن حبتور رئيس جامعة عدن، والدكتور/ حسين عبدالرحمن باسلامة نائب رئيس الجامعة للشؤون الأكاديمية، والدكتور/ محمد أحمد موسى العبادي نائب رئيس الجامعة لشؤون الطلاب بتكريم الشخصيات الأكاديمية والإدارية، حيث تم منح درع الجامعة التذكارية لنواب رئيس الجامعة والعمداء ومدراء المراكز السابقين، في حين تم تكريم مدراء العموم السابقين بشهادات تقديرية.. وشمل التكريم منح هدية مالية لكل المكرمين بواقع (100 ألف ريال) لكل مكرم.

اعتبرته التفافاً على ما تم الاتفاق عليه في أبريل الماضي

قيادة هيئة الطيران تفند ماجاء في بيان نقابة المراقبين الجويين

صنعاء / سبأ :

وقفت قيادة الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد في اجتماع لها أمس الأول أمام البيان الصادر عن المجلس التنفيذي لنقابة المراقبين الجويين في الـ 16 من يوليو الجاري .

وتدارست قيادة الهيئة ماتضمنه البيان من خطوات وصفت بالـ«تصعيدية» وصولاً للإضراب الكلي، تحت ذريعة عدم استجابة رئيس الهيئة للمطالبة التي تقدم بها المجلس التنفيذي بمنح بدل أجازة مزاولة عمل المراقبة الجوية بما يتناسب مع العقوبة المفروضة على المراقب الجوي .

وقد فندت قيادة الهيئة كل ماجاء في البيان واعتبرته التفافا على ما تم الاتفاق عليه في نهاية أبريل الماضي من أنه لا مجال لمنح أي زيادة نظراً للظروف المالية الصعبة التي تمر بها الهيئة، فضلاً عن الأزمة المالية الخانقة التي يعيشها الوطن.

جاء ذلك في بيان أصدرته في ختام الاجتماع وفيما يلي نصه :

وقفت قيادة الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد على البيان التصعيدي الصادر عن المجلس التنفيذي لنقابة المراقبين الجويين بتاريخ 16 /7 / 2014 م والمتضمن تنفيذ خطوات تصعيدية وصولاً للإضراب الكلي وذلك نتيجة عدم استجابة رئيس الهيئة للمطالبة التي تقدم بها المجلس بمنح بدل أجازه مزاولة عمل المراقبة الجوية بما يتناسب مع العقوبة المفروضة على المراقب الجوي .

وعليه ، فإننا نورد التوضيح الذي يرد على ذلك وعلى النحو التالي :-

كانت المجالس التنفيذية لنقابات الطيران المدني والأرصاد بما فيها نقابة المراقبين الجويين وعلى أثر المطالبة بزيادة الحافز بواقع 50 % بموجب وعود سابقة إذا ما حصل تحسن في إيرادات الهيئة قد وقفت على الأوضاع المالية الصعبة للهيئة بعد قيام وزارة المالية في نهاية العام 2013م بسحب معظم أرصدتها من خلال اللجنة التي تكونت من مختصين ماليين من أعضاء المجالس التنفيذية للنقابات.

وبعد الوقوف على حقيقة الوضع المالي الحرج للهيئة أصدرت كافة المجالس التنفيذية لجميع النقابات بيانا في 28 /4 /2014 م تضمن تأجيل المطالبة بالزيادة في الحافز حتى تتحسن الأوضاع المالية للهيئة.

ورغم أن نقابة المراقبين الجويين من ضمن النقابات التي أصدرت البيان المذكور إلا أنها حاولت انتهاج مسلك فردي، بعد ذلك من خلال التذرع بالمطالبة بإلغاء العقوبات المنصوص عليها في قانون الطيران المدني التي تطبق على المراقب الجوي في حالة ممارسته لعمل المراقبة بدون حصوله على أجازة سارية المفعول من سلطات الطيران المدني وذلك بحجة أن العقوبة لا تتناسب مع الحقوق الممنوحة.

وفي خطوة لاحقة قام المجلس التنفيذي لنقابة المراقبة الجوية بتحريض المراقبين على عدم تجديد إجازاتهم وتلى ذلك قيام المجلس التنفيذي بسحب إجازات عدد من المراقبين حتى يضمنوا عدم تجديدها ومن لم يسلم أجازته من المراقبين قام المجلس بتجميد عضويته في النقابة.

وكل هذه التصرفات تعتبر مخالفة صريحة لقانون الطيران المدني والأنظمة واللوائح ولا يمكن أن تبرر بحجة المطالبة بإلغاء العقوبات أو ما تم الإفصاح عنه لا حقاً في البيان الأخير في المطالبة باعتماد بدل إجازة للمراقب الجوي.

وللعلم فأن قانون الطيران المدني رقم (12) كان قد صدر عام 1993م وتم تعديله لاحقاً في العام 2009م وقد تضمن نفس النصوص بشأن العقوبة المذكورة والتي هي عبارة عن جزء من فقرة من إحدى وعشرين فقرة اندرجت تحت المادة «278» وتعدلت قيمة الغرامة المالية حيث كانت في العام 1993م عند صدور القانون كالتالي :-

- يعاقب بغرامة لا تتجاوز مائة وعشرين ألف ريال .... الخ .

وفي ذات التاريخ لم يكن للمراقب أي مزايا عن غيره من التخصصات الفنية الأخرى بالهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد وكانت جملة المستحقات التي يتقاضاها من (4500 - 10.000 كحد أقصى).

وفي التعديل للقانون الصادر في العام 2009م تعدلت القيمة كالتالي:

- يعاقب بغرامة لا تتجاوز ستمائة ألف ريال ... الخ .

هذا في الوقت الذي بات فيه تخصص المراقبة الجوية الشريحة الأعلى استحقاقاً في الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد وتتراوح مستحقات المراقب من مرتب وحافز ما بين (250.000 - 500.000) الحد الأدنى والحد الأعلى وتمييزه ذلك جاء مراعاة لطبيعة عمل المراقب وأعبائه.

ومن هذا المنطلق لا نجد ما يبرر المطالبة بمنحه بدل أجازة كون الحافز الحالي قد ميزه عن باقي التخصصات كما أن لائحة الحافز تشترط في تطبيقها حصول المراقب على أجازة سارية المفعول وممارسته للعمل لمنحه الحافز المستحق وتزيد قيمة الحافز بانتقال المراقب إلى وحدة عمل أعلى (برج – اقتراب – منطقة إجرائية- منطقة رادارية– اقتراب رادارى – كبير مراقبين).

كما أن المطالبة بإلغاء العقوبة المنصوص عليها في القانون لا يوجد ما يبررها كما سبق إيضاحه بشأن مبلغ العقوبة هذا من جانب ومن جانب أخر لا مجال لانطباق العقوبة إلا في حالة واحدة وهي الإصرار على ارتكاب المخالفة فمن غير الوارد أن يزاول العمل مراقب جوي بدون أجازة أو بإجازة منتهية الصلاحية سهواً أو بدون أدراك ودليل الإجراءات الخاصة بعمل المراقبة يمنع حدوث مثل هذا .

ومن هنا يتضح أن مطالبة نقابة المراقبين الجويين تلك ما هي إلا التفافاً على ما تم الاتفاق عليه في نهاية أبريل 2014م من أنه لا مجال لمنح أي زيادة نظراً للظروف المالية الصعبة التي تمر بها الهيئة .

كما أن بلادنا بشكل عام تعيش أزمة مالية خانقة وللحد من مضاعفات تلك الأزمة جاءت توجيهات فخامة الأخ/ رئيس الجمهورية للحكومة في بداية يوليو الحالي 2014م للبدء في تطبيق جملة من الإجراءات التقشفية لتقليص النفقات وتفعيل تحصيل الموارد والأوعية الضريبية للإسهام في تخفيض العجز الحاصل في الموازنة العامة للدولة.

إن عدم استشعار حقيقة الأوضاع المالية التي تمر بها الهيئة والبلاد بشكل عام بالإضافة إلى عدم الرضا عما تحقق من تحسين خلال الأعوام الماضية في المرتب أو الحافز أو المزايا العينية الأخرى لكافة منتسبي الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد وعلى وجه الخصوص لفئة المراقبين الجويين يقودنا إلى التساؤل عن ماهية الدوافع وراء هذا التصعيد الغير منطقي وغير المبرر وقصد الأضرار بمصلحة الهيئة وسمعتها وسمعة البلد بشكل عام؟.

نحن على ثقة من أن غالبية منتسبي الهيئة بما فيهم الجزء الأكبر من المراقبين الجويين مقدرون الظروف التي تم شرحها ولن يسمحوا بإلحاق الضرر بمرفقهم الذي يعتزون بالانتساب إليه وببلدهم التي يفخرون بالانتماء لها .

خواتيم مباركة على الجميع وصوما مقبولا وذنبا مغفورا بإذن الله .